|  |  |
| --- | --- |
| **مؤتمر المندوبين المفوضين (PP-14)بوسان، 20 أكتوبر - 7 نوفمبر 2014** |  |
|  |  |
|  |  |
| الجلسة العامة | **الوثيقة 76-A** |
|  | **2 أكتوبر 2014** |
|  | **الأصل: بالإنكليزية** |
|  |
| جمهورية الأرجنتين/جمهورية البرازيل الاتحادية/جمهورية باراغواي |
| مقترحات بشأن أعمال المؤتمر |
|  |
|  |

MOD ARG/B/PRG/76/1

القـرار 101 (المراجع في بوسان، 2014)

الشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (غوادالاخارا، 2010)،

إذ يُذكّر

 *أ )* بالقرار 101 (المراجَع في غوادالاخارا، 2010) لمؤتمر المندوبين المفوضين؛

*ب)* بنتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات بمرحلتيها في جنيف (2003) وتونس (2005)، خاصة الفقرة 27 ج)، والفقرة 50 د) لبرنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات، فيما يتعلق بالتوصيلية الدولية للإنترنت؛

*ج)* بأن الحدث رفيع المستوى WSIS-10 قضى في بيانه (جنيف، 2014) بشأن تنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، ورؤيته للقمة العالمية لما بعد عام 2015، بأن أحد مجالات الأولوية التي يجب أن يتناولها برنامج التنمية لما بعد 2015 هو "(...) *تشجيع النشر الكامل للإصدار السادس لبروتوكول الإنترنت (IPv6) من أجل ضمان استدامة حيز العناوين على المدى البعيد، وخصوصاً في ضوء التطورات المقبلة لإنترنت الأشياء"*؛

*د )* بالرقم 196 من اتفاقية الاتحاد، الذي يدعو لجان دراسات تقييس الاتصالات بأن تولي ما يجب من الاهتمام لدراسة المسائل وصياغة التوصيات المتعلقة مباشرة بإقامة الاتصالات في البلدان النامية وتنميتها وتحسينها على الصعيدين الإقليمي والدولي؛

*ﻫ )* بالقرار 23 (المراجَع في دبي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، حول النفاذ إلى شبكة الإنترنت وتوفرها في البلدان النامية ومبادئ تحديد رسوم التوصيل الدولي للإنترنت؛

*و )* بالقرار 69 (المراجع في دبي، 2012) للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات، حول النفاذ إلى موارد الإنترنت واستعمالها على أساس غير تمييزي؛

*ز )* بالتوصية ITU‑T D.50 المتعلقة بالمبادئ العامة لتحديد الرسوم - المبادئ المطبقة على التوصيلية الدولية للإنترنت؛

*ح)* القرار 64 (المراجع في دبي، 2012) للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات، بشأن تخصيص عناوين بروتوكول الإنترنت وتشجيع نشر الإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت،

وإذ يدرك

 *أ )* أن أحد أهداف الاتحاد هو السعي إلى إيصال التكنولوجيات الجديدة للاتصالات إلى جميع سكان العالم؛

*ب)* أن على الاتحاد، بغية تحقيق أهدافه، أن يضطلع بعدة أمور من بينها تسهيل التقييس العالمي للاتصالات، مع تأمين نوعية خدمة مرضية،

وإذ يدرك

 *أ )* أن أحد أهداف الاتحاد هو السعي إلى إيصال التكنولوجيات الجديدة للاتصالات إلى جميع سكان العالم؛

*ب)* أن على الاتحاد، بغية تحقيق أهدافه، أن يضطلع بعدة أمور من بينها تسهيل التقييس العالمي للاتصالات، مع تأمين نوعية خدمة مرضية،

وإذ يضع في اعتباره

 *أ )* أن التطورات في مجال البنية التحتية العالمية للمعلومات بما في ذلك تطوير الشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت  (IP) لا سيما الإنترنت وما سيطرأ من تطورات حول هذا البروتوكول، لا تزال تمثل قضية ذات أهمية حاسمة بوصفها محركاً مهماً لنمو الاقتصاد العالمي وتحقيق الازدهار في القرن الحادي والعشرين؛

*ب)* أن الاستعمال المتزايد لشبكة الإنترنت يتيح إضافة تطبيقات جديدة لخدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تقوم على تكنولوجيتها المتقدمة جداً، فمثلاً لا يزال استخدام الشبكات الاجتماعية، والنمو المطرد في تطبيق الحوسبة السحابية، واستعمال البريد الإلكتروني والرسائل النصية الإلكترونية، والتطبيقات الصوتية باستعمال بروتوكول الإنترنت، والفيديو، والتلفزيون في الوقت الفعلي (التلفزيون باستعمال بروتوكول الإنترنت) يسجل أرقاماً قياسية، وذلك على الرغم من بعض التحديات المتعلقة بجودة الخدمة وعدم التأكد من المنشأ وارتفاع تكلفة التوصيلية الدولية؛

*ج)* أن الشبكات الحالية والمستقبلية القائمة على بروتوكول الإنترنت وما سيطرأ على بروتوكول الإنترنت من تطورات ستستمر في إدخال تغييرات جذرية في طريقة اكتساب المعلومات وإنتاجها وتبادلها واستخدامها؛

*د )* أن تطور النطاق العريض وما تشهده البلدان النامية من زيادة في الطلب على النفاذ إلى الإنترنت يولدان الحاجة إلى توصيلية دولية ميسورة التكلفة؛

*ه )* أن مقدمي خدمة الإنترنت في البلدان النامية قد عبَّروا عن شواغلهم بشأن عدم تحقيق الاتفاقات الدولية المتعلقة بتوصيل الإنترنت التوازن المطلوب بين الدول النامية والدول المتقدمة فيما يخص تحديد الرسوم؛

*و )* أن تكاليف المشغلين، سواء أكانوا مشغلين إقليميين أو محليين، تتوقف بصورة كبيرة على نوع التوصيل (توصيل عابر أو توصيل بين النظراء) وتوافر شبكة التوصيل وتكلفتها؛

*ز )* أن تكاليف شركات التشغيل تمثل عقبة أمام تطور الإنترنت في البلدان النامية؛

*ح)* أن الرأي 1 (جنيف، 2013) للمنتدى العالمي لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (WTPF) يعتبر أن إنشاء نقاط التبادل للإنترنت (IXP) له الأولوية في التصدي لمشكلات التوصيلية، وتحسين نوعية الخدمة، وتخفيض تكاليف التوصيل البيني، وأن نقاط التبادل للإنترنت لها دور هام في نشر البنية التحتية للإنترنت وبلوغ الأهداف العامة المتمثلة في تحسين النوعية، وزيادة توصيلية الشبكة ومرونتها، وتعزيز المنافسة، وخفض تكاليف التوصيل البيني؛

*ط)* أن أي زيادة في تكاليف التوصيلية الدولية ستفضي إلى تأخُّر في النفاذ إلى الإنترنت وفي حصد فوائده؛

*ي)* أن من الضروري مراجعة النماذج المطبقة حالياً على التوصيل البيني الدولي؛

*ك)* بالقرار 1 *"تدابير خاصة للبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل النفاذ إلى شبكات الألياف البصرية الدولية"* الصادر عن المؤتمر العالمي للاتصالات الدولية لعام 2012،

وإذ يضع في اعتباره كذلك

*أ )* أن الأمين العام قدّم، خلال دورة مجلس الاتحاد الدولي للاتصالات لعام 2014، تقريراً عن الأنشطة ذات الصلة بالشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت، وتطور شبكات الجيل التالي (NGN)، وإنترنت المستقبل، بما في ذلك مسائل وضع السياسات والمسائل التنظيمية، يفيد فيه عن أنشطة التعاون الدولي والمبادرات التي اضطلع بها الاتحاد؛

*ب)* أن قطاع تنمية الاتصالات (ITU‑D) قد أحرز تقدماً كبيراً وقام بدراسات عديدة بشأن تعزيز البنية التحتية واستعمال شبكة الإنترنت في البلدان النامية، من خلال خطة عمل إسطنبول لعام 2002 ومن خلال جهوده لبناء القدرات البشرية مثل مبادرته لإنشاء مركز التدريب على الإنترنت ومن خلال نتائج المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2006 الذي أيد استمرار هذه الدراسات، ودعا القطاع إلى أن يساعد البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية، على إقامة شبكات أساسية عالية السرعة للإنترنت ونقاط نفاذ وطنية ودون إقليمية وإقليمية للإنترنت، ومن خلال المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2014 الذي أكّد على أن مسائل بروتوكول الإنترنت، مثل التوصيل البيني لشبكات الجيل التالي، وخدمات توصيل الصوت عبر بروتوكول الإنترنت (VoIP)، وتكنولوجيات النفاذ الخاصة باتصالات النطاق العريض، بما في ذلك الاتصالات المتنقلة الدولية (IMT)، والاستراتيجيات الرامية إلى تحويل الشبكات القائمة حالياً في البلدان النامية إلى شبكات الجيل التالي، لا تزال قيد الدارسة؛

*ج)* أن الدراسات تجري في قطاع تقييس الاتصالات (ITU‑T) عن مختلف المسائل المتعلقة بالشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت، بما في ذلك التشغيل البيني للخدمات مع شبكات الاتصالات الأخرى، والترقيم، ومتطلبات التشوير والجوانب المتعلقة بالبروتوكولات، والأمن وتكاليف عناصر البنية التحتية، والمسائل المتعلقة بتطور شبكات الجيل التالي (NGN)، بما في ذلك الانتقال من الشبكات الحالية إلى شبكات الجيل التالي وتنفيذ متطلبات التوصية ITU‑T D.50؛

*د)* أن الاتفاق العام للتعاون بين قطاع تقييس الاتصالات وجمعية الإنترنت (ISOC)/فريق مهام هندسة الإنترنت (IETF)، المشار إليه في الإضافة 3 من السلسة A من توصيات قطاع تقييس الاتصالات، لا يزال قائماً،

وإذ يعترف

 *أ )* بأن الشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت قد تطورت لتصبح وسطاً يتم النفاذ إليه على نحو واسع لأغراض التجارة والاتصالات في العالم، ولذلك تقوم الحاجة إلى تحديد الأنشطة المتصلة على الصعيدين العالمي والإقليمي بالشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت فيما يتعلق بما يلي، على سبيل المثال:

’1‘ البنية التحتية والتشغيل البيني والتقييس؛

’2‘ تخصيص الأسماء والعناوين في الإنترنت؛

’3‘ نشر المعلومات المتعلقة بالشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت والآثار المترتبة على تطورها بالنسبة إلى الدول الأعضاء في الاتحاد، لا سيما البلدان النامية؛

*ب)* أن أعمالاً هامة بشأن المسائل المتصلة ببروتوكول الإنترنت ومستقبل الإنترنت[[1]](#footnote-1)1 تجري في إطار الاتحاد الدولي للاتصالات وهيئات دولية أخرى؛

*ج)* أن نوعية الخدمة في الشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت ينبغي أن تتسق مع توصيات قطاع تقييس الاتصالات في الاتحاد والمعايير الدولية الأخرى المعترف بها؛

*د )* أن المصلحة العامة تقتضي أن تكون الشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت والشبكات الأخرى للاتصالات قادرة على التشغيل البيني وأن تحقق في الوقت نفسه، كحد أدنى، مستوى جودة الخدمة التي تؤمنها الشبكات التقليدية، بما يتسق مع توصيات قطاع تقييس الاتصالات في الاتحاد والمعايير الدولية الأخرى المعترف بها؛

*هـ)* أن من الضروري أن توفِّر الشبكاتُ القائمة على بروتوكول الإنترنت ترتيبات أمنية تتماشى مع التقدم الجاري الآن في سائر المنظمات الدولية،

يطلب من قطاع تقييس الاتصالات

أن يستمر في مواصلة أنشطته التعاونية مع جمعية الإنترنت (ISOC)/فريق مهام هندسة الإنترنت (IETF) والمنظمات الأخرى ذات الصلة المعترف بها فيما يتعلق بالشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت، وفيما يتعلق بالتوصيل البيني مع شبكات الاتصالات القائمة والانتقال إلى شبكات الجيل التالي والشبكات المستقبلية،

يطلب من القطاعات الثلاثة

مواصلة النظر في برامج عملها فيما يتعلق بالشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت، ولا سيما فيما يخص الأمن، وفيما يتعلق بالانتقال إلى شبكات الجيل التالي وإلى الشبكات المستقبلية، وتحديث برامج العمل هذه،

يقـرر

1 تحسين التدابير التي من شأنها أن تفضي إلى تحقيق مزيد من التعاون والتنسيق بين الاتحاد والمنظمات[[2]](#footnote-2)2 المختصة المشاركة في تطوير الشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت وشبكة الإنترنت المستقبلية، من خلال اتفاقات تعاون حسب الاقتضاء، سعياً لزيادة دور الاتحاد في إدارة الإنترنت وفي مسائل الإنترنت ذات الصلة بخطوط عمل القمة العالمية لمجتمع المعلومات الأحد عشر، ومجالات أولوياتها، التي سيتم تناولها في إطار تنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات لما بعد عام 2015 بهدف تحقيق أكبر قدر من المنافع للمجتمع العالمي؛

2 أن يستفيد الاتحاد على أكمل وجه من الفرص المتاحة لتنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والناشئة عن نمو الخدمات القائمة على بروتوكول الإنترنت، طبقاً لأهداف الاتحاد ولنتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات بمرحلتيها في جنيف (2003) وتونس (2005)، مع مراعاة أهمية جودة الخدمات وأمنها ومعقولية أسعار التوصيلية الدولية بالنسبة للبلدان النامية، ولا سيما البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة؛

3 أن يحدد الاتحاد بصورة واضحة لجميع أعضائه من الدول الأعضاء، وأعضاء القطاعات، وأصحاب المصلحة، وللجمهور بصورة عامة، جميع المسائل المتصلة بشبكة الإنترنت والتي تقع ضمن المسؤوليات التي يضطلع بها الاتحاد بموجب نصوصه الأساسية، والأنشطة المذكورة في الوثائق المعتمدة في القمة العالمية لمجتمع المعلومات ورؤية الحدث WSIS+10 للقمة العالمية لمجتمع المعلومات لما بعد عام 2015، والتي يضطلع الاتحاد بدور فيها؛

4 أن يستمر الاتحاد في تعاونه مع المنظمات الأخرى المختصة لضمان أن يؤدي النمو الذي تشهده الشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت، إلى جانب الشبكات التقليدية ومع أخذ هذه الشبكات بعين الاعتبار، إلى توفير أكبر قدر ممكن من المزايا للمجتمع العالمي، وأن يستمر الاتحاد حسب الحاجة في المشاركة في أي مبادرات دولية جديدة متصلة بهذه المسألة بشكل مباشر وخصوصاً مبادرته الأخيرة بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بشأن الشبكات عريضة النطاق في إطار لجنة الأمم المتحدة المعنية بالنطاق العريض المشكلة لهذه الغاية؛

5 أن يواصل دراسة مسألة التوصيلية الدولية للإنترنت كأمر عاجل، وفقاً لما تطالب به الفقرة 50 د) من برنامج عمل تونس وأن يدعو قطاع التقييس في الاتحاد، وعلى الأخص لجنة الدراسات 3 المسؤولة عن التوصية ITU‑T D.50، إلى مواصلة العمل في الإضافة المقرر تقديمها إلى الدورة المقبلة للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات لكي تعتمدها؛

6 أن يأخذ بعين الاعتبار، بصفة خاصة، أحكام القرار 23 (المراجَع في دبي، 2014) الصادر عن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2014 (WTDC-14)، ولا سيما إجراء دراسات بشأن هيكل تكاليف التوصيل الدولي بالإنترنت في البلدان النامية مع التركيز على آثار وثأثيرات نموذج التوصيل (عابر وبين النظراء) ومراجعة النماذج المطبقة حالياً على التوصيل البيني الدولي،

يكلف الأمين العام

1 بإعداد تقرير سنوي يعرضه على مجلس الاتحاد، متضمناً المدخلات الملائمة التي تقدمها الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والقطاعات الثلاثة والأمانة العامة، يلخص فيه تلخيصاً شاملاً الأنشطة التي يقوم بها الاتحاد بالفعل فيما يتعلق بالشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت وأي تغييرات لاحقة فيها، بما في ذلك شبكات الجيل التالي والشبكات المستقبلية، وكذلك أدوار المنظمات الدولية المعنية الأخرى والأنشطة التي تؤديها، ويصف مشاركتها في مسائل الشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت، على أن يبين التقرير درجة التعاون بين الاتحاد وتلك المنظمات، مع استخلاص المعلومات اللازمة من المصادر المتوفرة القائمة، كلما أمكن، ومتضمناً مقترحات محددة حول تحسين أنشطة الاتحاد وهذا التعاون، ويجب أن يوزع هذا التقرير بشكل واسع على الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والأفرقة الاستشارية للقطاعات الثلاثة والأفرقة المعنية الأخرى قبل دورة المجلس بشهر واحد؛

2 بمواصلة تنفيذ أنشطة تعاونية، استناداً إلى هذا التقرير، تتصل بالشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت، وخاصة ما يتعلق منها بتنفيذ النتائج ذات الصلة التي أسفرت عنها القمة العالمية لمجتمع المعلومات بمرحلتيها في جنيف (2003) وتونس (2005)، ودراسة بيان الحدث WSIS+10 بشأن تنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع الاتصالات والتحديات الجديدة أمام تحقيق أهداف برنامج التنمية لما بعد عام 2015،

يدعو المجلس

إلى النظر في التقرير المذكور أعلاه، مع مراعاة أي تعليقات، قد تقدمها الأفرقة الاستشارية للقطاعات الثلاثة عن طريق مديري مكاتب هذه القطاعات حول تنفيذ هذا القرار، واتخاذ أي تدابير أخرى حسب الاقتضاء، ودراسة مقترح الأمين العام للدعوة إلى عقد منتدى طبقاً للقرار 2 (المراجع في غوادالاخارا، 2010) لهذا المؤتمر أو ورشة عمل لمعالجة جميع الأمور ذات الصلة بهذا القرار وبالقرارين 102 و133 (المراجَعين في بوسان، 2014) لهذا المؤتمر،

يدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات

1 إلى المشاركة في الأعمال الحالية التي تجريها قطاعات الاتحاد ومتابعة التقدم المحرز في هذه الأعمال؛

2 إلى زيادة التوعية على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي بين جميع الأطراف غير الحكومية المهتمة وإلى تشجيعها على المشاركة في أنشطة الاتحاد في هذا المضمار وسائر الأنشطة الأخرى ذات الصلة بالقمة العالمية لمجتمع المعلومات بمرحلتيها في جنيف (2003) وتونس (2005)، والمتعلقة بالنقاش بشأن برنامج التنمية لما بعد عام 2015.

**الأسباب**: يقترح مشروع التعديل هذا تحديث القرار 101 بشأن الشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت (IP)، مع ربط النتائج بالشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت الخاصة بأحدث المؤتمرات والجمعيات الدولية الأساسية، وفي الآن ذاته إدراج الجوانب المتعلقة بالبنية التحتية وتوصيل الشبكات على الصعيد الدولي.

ومن الضروري التأكيد على أن الأمين العام قدّم، خلال مجلس الاتحاد في دورته لعام 2014، تقريراً عن الأنشطة ذات الصلة بالشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت، وإنشاء شبكات الجيل التالي (NGN)، ومستقبل الإنترنت، بما في ذلك صنع السياسات وبعض المسائل التنظيمية، يعرض فيه معلومات عن أنشطة التعاون الدولي والمبادرات التي اضطلع بها الاتحاد الدولي للاتصالات.

وفي هذه الأثناء، يقضي الحدث رفيع المستوى (WSIS-10) في بيانه (جنيف، 2014) بشأن تنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع الاتصالات بمرحلتيها، ورؤيتها لما بعد عام 2015، بأن أحد مجالات الأولوية التي ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار في تنفيذ برنامج التنميةلمابعد 2015 هو "(...) *تشجيع النشر الكامل للإصدار السادس لبروتوكول الإنترنت (IPv6) من أجل ضمان استدامة حيز العناوين على المدى البعيد، وخصوصاً في ضوء التطورات المقبلة لإنترنت الأشياء."*

علاوةً على ذلك، أكّد المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2014 على أن المسائل المتعلقة بروتوكول الإنترنت، مثل التوصيل البيني لشبكات الجيل التالي، وخدمات توصيل الصوت عبر بروتوكول الإنترنت (VoIP)، وتكنولوجيات النفاذ الناطق العريض، بما في ذلك الاتصالات الدولية المتنقلة (IMT)، والاستراتيجيات الرامية إلى تحويل الشبكات القائمة حالياً في البلدان النامية إلى شبكات الجيل التالي، لا تزال قيد الدارسة.

وينبغي أيضاً أن يُؤخذ بعين الاعتبار أن تطور النطاق العريض وما تشهده البلدان النامية من طلب متزايد على النفاذ إلى الإنترنت يولدان الحاجة إلى توصيلية دولية ميسورة وأن يُعترف بأن من الضروري أن توفِّر الشبكاتُ القائمة على بروتوكول الإنترنت ترتيبات أمنية تتماشى مع التقدم الذي يُحرز الآن في سائر المنظمات الدولية.

وأخيراً، يُطلب من الأمين العام أن يأخذ بعين الاعتبار النتائج ذات الصلة التي أسفرت عنها القمة العالمية لمجتمع المعلومات بمرحلتيها، وأن يدرس أيضاً بيان القمة WSIS+10 بشأن تنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع الاتصالات، والتحديات الجديدة الناشئة التي تمثل أمام تحقيق أهداف برنامج التنمية لما بعد عام 2015.

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

1. 1 مثل الحدث المتعدد الجوانب "كاليدوسكوب" (Kaleidoscope) الذي ينظمه قطاع تقييس الاتصالات بشأن "ما وراء الإنترنت؟ - ابتكارات لشبكات وخدمات المستقبل" المعقود في بوني، الهند في ديسمبر 2010. [↑](#footnote-ref-1)
2. 2 بما فيها مؤسسة الإنترنت لتخصيص الأسماء والأرقام (ICANN) وسجلات الإنترنت الإقليمية (RIR) وفريق مهام هندسة الإنترنت (IETF) وجمعية الإنترنت (ISOC) واتحاد الشبكة العالمية (W3C)، على سبيل المثال لا الحصر، وعلى أساس المعاملة بالمثل. [↑](#footnote-ref-2)